Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (20): 30 Aug 2022
P: 113 - 134
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (20): 30 أغسطس 2022م
ص: 113 - 134

# The impact of corporate governance on the objectives of internal accounting control in the Jordanian commercial banks sector

**Samer Nahar Al-Abdallat**
Faculty of Legal, Economic & Social Sciences || Ibn Tofail University || Morocco
**Fatiha Benamr**
National School of Commerce & Management || Ibn Tofail University || Morocco
**Hind Bidiyah**
Faculty of Economics & Management || Ibn Tofail University || Morocco

**Abstract:** This study aimed to identify the impact of corporate governance on the objectives of internal accounting control in the Jordanian commercial banks sector. The study relied on the descriptive analytical approach, and the study sample consisted of (164) male and female employees working in the internal control department in Jordanian commercial banks. A questionnaire was used to collect data, which included two areas: corporate governance and internal accounting control objectives. The results showed a statistically significant impact of the principles of corporate governance on the effectiveness and efficiency of accounting operations, and the presence of a statistically significant impact of the principles of corporate governance on the reliability and completeness of financial reports, and the presence of a statistically significant impact of the principles of corporate governance on consistency with laws and legislation.

**Keywords**: Corporate governance, internal accounting control, commercial banks.

# أثر الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية في قطاع البنوك التجارية الأردنية

**سامر نهار العبد اللات**
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية || جامعة ابن طفيل || المملكة المغربية
**فتيحة بنعمرو**
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير || جامعة ابن طفيل || المملكة المغربية
**هند بديه**
كلية الاقتصاد والتدبير || جامعة ابن طفيل || المملكة المغربية

**المستخلص:** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية في قطاع البنوك التجارية الأردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (164) موظفا وموظفة يعملون في دائرة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات، اشتملت على مجالين، وهما: الحاكمية المؤسسية وأهداف الرقابة الداخلية المحاسبية. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات.

**الكلمات المفتاحية:** الحاكمية المؤسسية، الرقابة الداخلية المحاسبية، البنوك التجارية.

## المقدمة.

يتميز العمل في القطاع المصرفي بشكل عام عن غيره من القطاعات بمخاطره المعقدة والمترابطة والكبيرة، وقد مرَّ القطاع المصرفي في الأردن بعدة مراحل من حيث وجوده ونموه كأهم مكونات النظام المالي في المملكة، إلى أن أصبح العامل الرئيس في استقرار الاقتصاد الوطني، وحاولت الحكومة الأردنية الحرص على وجود جهاز مصرفي متماسك مبتعدة بذلك عن تداعيات الأزمات المالية العالمية مثل الأزمة المالية عام 2008 والتي رافقها انهيارات كبيرة في العديد من البنوك العالمية نتيجة لهذه الأزمة التي القت بظلالها على الأردن من عام 2008 وحتى عام 2011 وليشهد تعافياً عام 2012 حسب المؤشرات المالية المرتبطة بذلك (جمعية البنوك في الأردن، 2013)، وخلال هذه الفترة حاولت البنوك في الأردن النجاة من الإفلاس بالاعتماد على عوامل داخلية وخارجية، والتزمت بإنشاء دوائر وأقسام كالرقابة والتدقيق الداخلي وغيرها لتؤدي مهام خاصة بها، لتأتي بعد ذلك الحاكمية المؤسسية ولتصبح المظلة الرسمية لهذه الدوائر والأقسام جميعها بحسب دليلها الصادر عن البنك المركزي، ولتوجد حالة من التفاعل الذي يسعى إلى تحسين جودتها وبالتالي تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك وتحسين أدائه (زريقات، 2011)، علماً بأن نشاط البنوك قد تنوع خلال فترة (2010-2012) وما قبلها بقليل اذ أخذ منحنى استثماري جديد بهدف الوصول إلى عوائد أقل مخاطرة في ظلّ ركود سوق الأسهم، وتراجع النشاط المصرفي المعتاد (شبكة خبراء الأسهم، 2013)، وقامت البنوك بعد ذلك بتنويع عملياتها مثل عمليات الإقراض حيث زادت من قروض الأفراد دون التخلي عن الحصة الأكبر لتسهيلات الشركات والتي تراجعت كنسبة مئوية من إجمالي التسهيلات للسنوات الأخيرة. واتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأزمة المالية العالمية وأصدر العديد من التعميمات والتعليمات.

جميع ذلك وغيره أدى إلى زيادة في أهمية وضرورة وجود نظام رقابي فعال داخل البنوك ليكون أداة لخدمة الهيئات أو المجالس الإدارية في البنوك في تقييمها لمدى فعالية الأداء من جهة ومدى فعالية أدوات وأنواع الرقابة الأخرى في البنوك من جهة أخرى، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد اهم النظم التي تهم الجهات التي تقوم بعمليه المراجعة. حيث يتمحور اهتمام المراجعة في البنوك والعاملين عليها بمعرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك وقدرته على حمايه أصول البنك وموجوداته، وقدرته على اخراج تقارير ماليه ومحاسبيه ذات بيانات ومعلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة، وقدرتها على اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الوقت المناسب ضمن الأساليب الرقابية المعتمدة في البنك (المطارنه، 2006، 24-43)، كما يعتمد عمل المراجع الداخلي في البنك على التأكد بدرجه معقوله، اعترافاً منه بعدم معقولية زيادة التكلفة في نظام الرقابة الداخلية، وأيضاً نتائج اختبارات الالتزام بإجراءات الرقابة الموضوعة، وذلك بهدف التأكد بدرجة معقولة من دقة وأمانة عرض القوائم المالية وأرصدتها والملاحظات المرفقة بها بما يتناسب مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليه (بوتين، 2005، 34).

### مشكلة الدراسة:

قد تواجه البنوك التجارية بعض التحديات والمشكلات المتمثلة بقصور الحاكمية وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت مالية أو إدارية وقد تتعدى إلى التلاعب في المعلومات والبيانات في تقاريرها المالية وهو ما قد يعتبر تجاوز عن المخطط له وإعطاء معلومات مضللة للمستثمرين المستقبليين التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وكذلك قد تواجه ضعف التشريعات الرقابية الذي يساهم باستغلال السلطة لخدمة أهداف فردية، وكما أن وتيرة الأعمال في البنوك التجارية من المفترض ان تخضع لتشريعات وأنظمة ربما تجعلها تكسب قوة قانونية لكي تكون بنودها غير مطبقة نتيجة لضعف الرقابة من الجهات المعنية. وإن عدم تطبيق منظمات الأعمال ومن ضمنها قطاع

البنوك التجارية للحاكمية المؤسسية له تأثيرات غير مرغوبة في العديد من الجوانب وقد يكون من ضمنها الرقابة الداخلية المحاسبية، مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويهدد ذلك المنظمات في حفاظها على النمو والبقاء والاستمرار.

ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الآتي: **هل هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟** وللإجابة على هذا السؤال تم طرح الإثارات والتساؤلات البحثية الآتية، ومحاولة الإجابة عليها:

1- هل يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية؟
2- هل يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية؟
3- هل يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات؟

**فرضيات الدراسة**

تستند الدراسة على الفرضيات الرئيسية الآتية:

- **HO1: الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية.
- **HO2: الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية.
- **HO3: الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات.

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى الكشف عن واقع مبادئ الحاكمية المؤسسية وأثرها وتأثيرها على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية، من خلال تحقيق الآتي:

1- التعرف على أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية.
2- التعرف على أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية.
3- التعرف على أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات.

**أهمية الدراسة**

تنبُع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لعدة موضوعات ذات أهمية كبيرة في نجاح مؤسسات المال والأعمال مثل موضوع الحاكمية المؤسسية، والرقابة الداخلية المحاسبية، ودورهما في تطوير أداء هذه المؤسسات، وكذلك لقلة الدراسات العربية التي تناولت هذه الموضوعات مجتمعة، حيث تركز هذه الدراسة على قياس أثر الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذه المفاهيم وما يتبعها من مفاهيم فرعيه في البيئة الاقتصادية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية، مما ينعكس بالفائدة الإيجابية على الأداء العام للبنوك.

كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية مجتمع الدراسة المتمثل في القطاع المصرفي في الأردن، حيث يعد هذا القطاع إحدى الركائز الأساسية في كل من قطاع الخدمات والاقتصاد ككل في الأردن، كما يعتبر القطاع المصرفي

المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأحد أركانه الأساسية منذ فترة طويلة. كما يعد هذا القطاع ذا أهمية كبيره باعتباره المساهم الأول في الناتج الإجمالي المحلي للمملكة (CSR Watch Jordan, 2014).

وبالتالي فإن هذه الدراسة تدعم البحوث النظرية والتطبيقية في هذه المجالات، من خلال بيان اثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية، وبيان الملاحظات والتقييم المناسب الذي يساعد البنوك على أداء دورها الهام في تحقيق التنمية الشاملة، كما وتعد هذه الدراسة مهمة لأعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية، والإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في البنوك التجارية، والمراقبين الداخليين في البنوك التجارية، والمحللين الماليين ومديري مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، والباحثين الأكاديميين في الجامعات والمعاهد.

**حدود الدراسة**

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الميدانية على البنوك التجارية الأردنية، باعتبار أن هذه البنوك تمثل بيئة ملائمة لتطبيق الدراسة.
- **الحدود البشرية:** تقتصر هذه الدراسة على آراء موظفي أقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية.
- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين عام 2019 وعام 2021.

**محددات الدراسة:**

هناك بعض المحددات التي أثرت على تنفيذ إجراءات الدراسة، حيث كان هناك صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة كما هو متوقع نتيجة الإجراءات المفروضة على التنقل ونظام العمل في البلاد كأحد إجراءات السلامة لجائحة كورونا، في فترة إجراء الدراسة.

**مصطلحات الدراسة**

تالياً المعاني والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

- **الحاكمية المؤسسية:** قدم البنك المركزي الأردني تعريفاً للحاكمية المؤسسية وهو "النظام الذي يوجه ويدار به البنك، والذي يسعى إلى تحقيق الأهداف المؤسسية للبنك وإدارة عملياته بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، ضمان التزام البنك بالتشريعات والسياسات الداخلية له" (البنك المركزي الأردني، 2010).
  - **وتتضمن مبادئ الحاكمية المؤسسية إجرائياً كل مما يلي:** وجود أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين. والمعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات. ودور أصحاب المصالح الأخرى. والإفصاح والشفافية. ومسؤوليات مجلس الإدارة.
- **الرقابة الداخلية:** تعرف الرقابة الداخلية بأنها الجهود المنظمة التي تتم من خلال مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة، وذلك بهدف ضبط النظم فيها والتفتيش عليها، والكشف عن الانحرافات والثغرات ومعالجتها واتخاذ القرارات اللازمة لتطويرها (بن عمارة، 2009). ويمكن تعريف الرقابة الداخلية إجرائياً بأنها مجموعه من الإجراءات والأنظمة المختارة والمنتقاة من قبل مجلس الإدارة في المؤسسة، حيث يتم تطبيقها من قبل الإدارة على كافة المستويات بهدف التحكم والسيطرة على تسيير إجراءات وأنظمة الرقابة بشكل فعال بحيث يضمن تحقيق أهداف المؤسسة وتزويدها بتأكيدات معقوله حول مدى تحقيق هذه الأهداف.

- **الرقابة الداخلية المحاسبية:** تعرف إجرائياً بأنها نوع خاص من الرقابة الداخلية والتي تكون على نظام المعلومات المحاسبي من خلال فرض مجموعه من القواعد والفرضيات المحاسبية المعتمدة عالمياً، للتأكد بأن هذا النظام مصمم بالاعتماد على المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ويجب ان يتصف بسهولة الفهم، والاعتمادية، والقدرة من خلاله على المقارنة للتأكد من نوعية ودقة البيانات. **وتتضمن أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية** وتشمل ما يلي، فعالية وكفاءة العمليات. وموثوقية واكتمالية التقارير المالية. والانسجام مع القوانين والتشريعات.

## 2- الأدب النظري والدراسات السابقة.

### أولاً- الأدب النظري:

**الحاكمية المؤسسية:**

تُعدّ الحاكمية المؤسسية نظاماً متكاملاً يتم من خلاله توجيه فعاليات وأنشطة المؤسسة ومراقبتها من أعلى مستوى إداري فيها مما يمكنها من تحقيق الأهداف الموضوعة، ويساعدها على الالتزام بالمعايير اللازمة لتحديد المسؤولية وتحقيق النزاهة والشفافية، كما أنها تعدُّ مجموعه من الإجراءات التي تستخدم من قبل ممثلي مالكي المؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة (Fanta, Kemal & Waka, 2013). كما عُرّفت الحاكمية المؤسسية على أنها "مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، وأيضاً الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وذلك بحسب موقعهم الإداري أو التمويلي أو التنفيذي، وذلك بهدف ضمان مستويات مناسبة من السلطة والمساءلة والإشراف والقيادة والتوجيه والرقابة (Agyei & Owusu, 2014).

كما تم تعريفها بأنها "مجموعة من الأنظمة والقواعد والحوافز التي يتم من خلالها توجيه إدارة المؤسسة والسيطرة عليها، للحد من الانتهاكات الأخلاقية التي يمكن أن يقع بها مسؤولوها، بهدف الحفاظ على كفاءة عالية تساعد في الاستثمار على المدى الطويل وتحسين الربحية" (Jegede, Akinlabi&Soyebo, 2013).

بناء على ما سبق يرى الباحث بأن الحاكمية المؤسسية عبارة عن مجموعة من القواعد الموثقة، والإجراءات الضابطة والسلوكيات المتزنة، التي تُمكن جميع الأطراف المعنية من التواصل بطريقة منظمة ومكتوبة بشكل واضح، ومثالي بما يحفظ حقوق كل طرف من الأطراف على حده، مما يعني ضمان استمرارية أداء العمل بطريقة سليمة، ضمن إطار أخلاقي مُتعارف عليه بشكل عام، يخدم جميع الأطراف ذات العلاقة ويساعد في تحقيق أهداف المؤسسة.

وتتمحور أهداف الحاكمية المؤسسية الجيّدة على رفع كفاءة المؤسسة وتحسين أدائها، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز ثقة المستثمرين بها (Alzeban&Sawan, 2013)، وزيادة فرص الحصول على مصادر تمويل سواءً كانت من مستثمرين محليين أو أجانب، وتحسين أداء العاملين، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال زيادة ثقة المستثمرين بأسواق المال (عليمات وعيسى، 2016).

لاق مفهوم الحاكمية المؤسسية مزيداً من الاهتمام من قِبل مؤسسات دولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي، والتي وضعت مبادئ للحاكمية المؤسسية استجابةً لدعوة من اجتماع على المستوى الوزاري عام 1998م بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات للحوكمة (ندّه والقاضي، 2010)، حيث قسّمت المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي عام 1999م، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م.

وتُعدُّ مبادئ الحاكمية المؤسسية الإطار العامل إجراءات الإشراف، والتوجيه، والرقابة على مجلس الإدارة؛ للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة في عملية مراقبة الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، والتأكد من سلامة الإجراءات

التي تتخذ من اجل تحقيق أهداف المنظمة، الأمر الذي يضمن الحفاظ على حقوق المساهمين، وأملاكهم، وذلك بتعزيز الأداء المالي (الرفاعي، 2014).

يتَمثّل إطار الحاكمية المؤسسية في خلق حالة تفاعل بين مجموعة من العوامل الداخلية التي تحدد العلاقات بين الأطراف الرئيسية في الشركة، والعوامل الخارجية، سواءً كانت سياسية أو قانونية أو تنظيمية، أو ناتجة عن عوامل السوق، وعليه فإن العوامل المؤثرة في الحاكمية المؤسسية تقسم إلى (حسان وقوجيل، 2010):

**أولاً: العوامل الخارجية:** تشير العوامل الخارجية إلى وجود معايير وقوانين من شأنها التأثير على القطاع المالي والسوق وعلى المناخ الاستثماري في الدولة، وتساعد على توفير السيولة للمشاريع ومنع الممارسات الاحتكارية، وتعزى أهمية العوامل الخارجية لكونها تضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساهم في تحسين إدارة الشركة إلى حد كبير (أبو الحاج، 2013).

**ثانياً: العوامل الداخلية:** تشير العوامل الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الهيئة العامة ومجلس الإدارة والمُديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف (بوهايشة، 2014).

تُعد الحاكمية المؤسسية من العناصر الرئيسية لضبط العمل المالي، وعليه فإنها تعد الأسلوب الأمثل الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة ومراقبة الشركة، عامة كانت أو خاصة، وإبراز دور أصحاب المصالح وتفعيل مبدأ العدالة بين المساهمين، بالإضافة إلى الحرص على الشفافية والإفصاح (النوباني، 2013).

وتؤكد معظم الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أهمية الحاكمية المؤسسية بالنسبة للنمو المستديم للإنتاجية في العالم النامي، كما أظهرت المنتديات والنقاشات الإقليمية التي نظمتها المؤسسة حول الحاكمية المؤسسية في آسيا وأمريكيا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، أن نوعيّة الحاكمية المؤسسية المحلية مهمة جداً لإنجاح جهود التنمية على المدى الطويل في مختلف أنحاء العالم النامي (الرحيلي، 2008). ويؤدي التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية والمعتمد على فهم العمليات والممارسات في الشركة، وتفعيل نظام مراقبة الأخطاء والمساءلة، إلى ارتفاع نسب الربحية وجذب الاستثمارات، فالحاكمية المؤسسيةتعد (المؤسسية تعد) أمراً حيوياً لتعزيز وتنمية المؤسسات وازدهارها على المدى الطويل (Rehman & Hussain, 2013).وفي القطاعين العام والخاص تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية، كونها تمثل حاجزاً فعلياً أمام حالات الفساد والتلاعب والغش والمحسوبية، ومن خلال التطبيق العملي لمبادئ الحاكمية وتأصيل قواعدها، بالإضافة إلى تطوير التشريعات المتعلقة بقواعد الحاكمية في كلا القطاعين العام والخاص، لسد كل الثغرات ونقاط الضعف فيها (خوري، 2010).

تنبُع أهمية الحاكمية المؤسسية من خلال تأثيرها بشكل رئيسي في أداء الشركات، حيث إنها تسهم في عملية صنع القرار المتعلق بقياس مقدرة الشركة على تجنب الوقوع بالمخاطر، فالشركات التي تطبق الحاكمية بشكل جيد تكون أقل عرضة للمخاطر (Alam& Shah, 2013). وبمعنى آخر فإن انخفاض تطبيق معايير الحاكمية المؤسسية قد يؤدي إلى انعدام الشفافية في القوائم المالية وحدوث أزمات مالية (Singh, 2013). كما ويُساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في تحديد هيكل رأس المال بشكل أفضل واتخاذ القرارات الصحيحة حول الموارد المالية، لأنها تُعدُّ من القضايا التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية والعلاقات التجارية للشركات (Boroujeni, Noroozi, Nadem&Chadegani, 2013).

وتقوم الحاكمية المؤسسية بشكل أساسي على تحديد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم، وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك

عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها، ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وتحترم في الوقت نفسه مصالح غيرهم في هذه الشركات (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008). كما ويساعد تطبيق الحاكمية المؤسسية في الحد من حدوث أي خطأ في أنظمة المراقبة والمساءلة، مما يؤدي إلى زيادة قدره المؤسسة على جذب الاستثمار، وتعزيز مبدأ تنمية الشركات، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والمالي لها على المدى الطويل (Rehman & Hussain, 2013).

وبعد نجاح الحاكمية المؤسسية في القطاع البنكي ضرورة يتوجب تطبيقها بشكل سليم، فتوفر القواعد الرقابية فقط لا تكفي لإنجاحها في هذا القطاع، لذا على الجهة المسؤولة عن إدارة البنك أن تكون مقتنعة بهذه القواعد والضوابط الأمر الذي يؤدي إلى المساعدة في تنفيذها (المجالي، 2009).ونتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية والتكنولوجية والنمو السريع في هذه الأسواق، ووجود المنافسة الكبيرة بين البنوك، أصبح هناك اهتمام كبير بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنوك وأصبحت حاكمية البنوك تعني حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى مراقبة أداء نشاط مجالس الإدارة، والإدارات العليا للبنوك.

أما المنظور البنكي للحاكمية فاعتبرها بأنها طريقة من خلالها تتم إدارة شؤون البنك، ويتأتى ذلك من الدور المُناط لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وبالتالي يتم التأثير في تحديد أهداف البنك، مع الاهتمام الكامل بحقوق المساهمين والمودعين، ونتيجة لزيادة التعقيد في الأنشطة البنكية فلم تعد عمليات الرقابة ومراقبة إدارة المخاطر كافية، وللحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي كان لابد من مشاركة المساهمين أو ممثليهم بشكل فعّال في مجلس إدارة البنك (بلعزوز وجبار، 2009). كما وتعد الحاكمية المؤسسية نظاما هاماً في البنوك للأسباب الآتية: كونها تُعدُّ نظاماً توجيهياً ورقابياً للعمليات التشغيلية بها، وتُعدُّ أحد العناصر الرئيسية الذي يحسِّن الكفاءة الاقتصادية ويساعد في الاستقرار المالي، كما أن أنشطة البنوك تختلف عن باقي القطاعات بحملها لمخاطر متعددة، بالإضافة إلى مسؤولية هذه البنوك في المحافظة على أموال المودعين، ولكون البنوك شركات تتداول أسهمها في السوق فهو يعرضها لمخاطر أخرى تستدعي تطبيق الحاكمية المؤسسية (الهنيني وحيمور، 2013).

**الرقابة الداخلية المحاسبية**

تركز الرقابة الداخلية المحاسبية بشكل عام على الخطة التنظيمية وقياس كافة الإجراءات ووسائل التنسيق التي تهدف بمجملها إلى تقييم واختبار الكشوفات المالية والمحاسبية الموجودة في الدفاتر والتقارير (الحسن، 2014). بهدف تحديد مدى دقتها والدرجة التي يمكن للمنشأة الاعتماد عليها، لذلك فان الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية يرتبط بتحقيق هدفين هما الدقة والحماية بشكل أساسي، بالتالي فان الرقابة المحاسبية تنقسم من المجالات الرقابية إلى قسمين أساسيين هما (موسكوف، 2002، 308):

أ- **الرقابة التنظيمية:** اذ تقوم هذه الرقابة على أساس وجود خطة أو خريطة تنظيمية للوحدة الاقتصادية، تحدد واجبات واختصاصات ومسؤوليات كل قسم أو إدارة،

ب- **الرقابة الإجرائية:** وتتم من خلال العمليات والإجراءات المكتوبة والمحددة مسبقاً ضمن قواعد وسياسات المنشأة والتي بدورها تحدد نوع الرقابة على النظام المالي والمحاسبي للمنشأة، ويشار إلى أن هناك عدة أنواع من الرقابة الإجرائية وهي كما يلي:

- الرقابة على المدخلات: وتشمل الرقابة على البيانات لضمان تسجيل العمليات لمره واحده فقط وانه تم تحديد البيانات المرفوضة وتصحيحها قبل إدخالها مرة أخرى، وأيضاً الرقابة على صلاحية البيانات بحيث يتم التأكد

من عدم نقص البيانات وشموليتها، والتأكد من صحة المستندات وأصالتها قبل نقلها إلى النظام المحاسبي والقوائم المالية سواء أكانت يدوية أو إلكترونية.

- الرقابة على التشغيل: يمتاز هذه النوع من الرقابة الإجرائية بأنه يتضمن مجموعة واسعة وكبيرة وشاملة من الأساليب وطرق الرقابة والتي تعتبر عادة ذات جودة عالية في تحقيق دقة البيانات وتحقق الثقة لدى مستخدميها، ويعود ذلك إلى أنها بعيدة كل البعد عن المؤثرات الشخصية، إذ يكون هنا الاعتماد على البيانات التي تم إدخالها ويكون كل التحكم هنا بالنظام الآلي للبيانات المالية في عملية المعالجة والتشغيل، وتتكون الرقابة التشغيلية من جزئيين هي الرقابة الذاتية، والرقابة البرمجية.
- الرقابة على المخرجات: وتعتبر هذه الرقابة ذات أهمية بالغة بالنسبة للإدارة إذ أنها تحتوي على المعلومات الختامية والتقارير المالية والمحاسبية التي تقوم الإدارة بالاعتماد عليها لاتخاذ قراراتها.

وتعرف الحاكمية المؤسسة بأنها طريقة يتم من خلالها توجيه المنشأة ومراقبتها. وبالتالي هذا يقر بأن الحكومة المؤسسية الفعّالة لا يمكن أن توجد بدون رقابة داخلية. مما يعني الدور الفعال الذي تلعبه للرقابة الداخلية بكافة اشكالها ومنها الرقابة الداخلية المحاسبية في الحاكمية المؤسسية برفع كفاءتها وجودتها (Al-Zwyalif, 2015).

لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية، أيا كانت جودة تصميمة وتشغيله، ان يوفر لإدارة ضمانا مطلقا بشأن إنجاز وتحقيق أهداف المنشأة أي أن ما يمكن للرقابة الداخلية تحقيقه يتمثل فقط في مستوى معقول من الضمان أو التأكد. ويشكل " الضمان المعقول" طرفا في معادلة يتمثل طرفها الآخر في مستو مرض من الثقة في ظل اعتبارات التكلفة والعائد ومن جهة أخرى فإن تحديد مستوى الضمان الذي يعتبر مقبولا يتطلب من الإدارة إعمال القيام بالتقدير اللازم لتحديد المخاطر المتأصلة في العمليات والمستوى المقبول من المخاطر في ظل ظروف تتسم بعدم الثبات ثم تقييم المخاطر من الناحيتين الكمية والنوعية، وربما يتأكد مبدأ التكلفة والعائد في مؤسسات القطاع الخاص لأن اتخاذ قرارات حول رغبة الإدارة في إيجاد نظام للرقابة الداخلية لضبط المخاطر والحد منها يعتمد على درجة المخاطر وبمقتضى ذلك تكون الإدارة مستعدة وقابلة لتحمل مستوى معين من هذه المخاطر (السامرائي والشريدة، 2019).

كما أن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل الشركات تلعب دورا كبيراً في تعزيز الحاكمية المؤسسية من خلال دراسة المخاطر والقيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي ولجان المراجعة وتحقيق الاستقلالية للوصول إلى الشفافية والإفصاح الكامل بالقوائم المالية من خلال جودة الأداء المهني (المبيضين، 2015).

تُعدُّ مبادئ الحاكمية المؤسسية الإطار العام لإجراءات الإشراف، والتوجيه، والرقابة على مجلس الإدارة؛ للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة في عملية مراقبة الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، والتأكد من سلامة الإجراءات التي تتخذ، من اجل تحقيق أهداف المنظمة، الأمر الذي يضمن الحفاظ على حقوق المساهمين، واملاكهم، وذلك بتعزيز الأداء المالي (الرفاعي، 2014).

يعد نظام الرقابة الداخلية بشكل عام أداة لخدمة الهيئات أو المجالس الإدارية في المؤسسة في تقييمها لمدى فعالية الأداء من جهة ومدى فعالية أدوات وأنواع الرقابة الأخرى في المؤسسة من جهة أخرى، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد اهم الجهات التي تهم المراجع أو الجهة التي تقوم بعملية المراجعة داخل المؤسسة. حيث يتمحور اهتمام المراجعة في البنوك والعاملين عليها بمعرفة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك وقدرته على حماية أصول البنك وموجوداته، وقدرته على إخراج تقارير مالية ومحاسبية ذات بيانات ومعلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة، وقدرتها على اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الوقت المناسب ضمن الأساليب الرقابية المعتمدة في البنك (المطارنه، 2006، 24-43)، ويعتمد عمل المراجع الداخلي في البنك على التأكد بدرجة معقولة،

اعترافاً منه بعدم معقولية زيادة التكلفة في نظام الرقابة الداخلية، وأيضاً نتائج اختبارات الالتزام بإجراءات الرقابة الموضوعة، وذلك بهدف التأكد بدرجة معقولة من دقة وأمانة عرض القوائم المالية وأرصدتها والملاحظات المرفقة بها بما يتناسب مع مبادئ المحاسبة المتعارف علية (بوتين، 2005، 34).

**ثانياً- الدراسات السابقة**

قام الباحث بالاطلاع على عدد كبير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- **دراسة (Hoitash, Hoitash&Bedard, 2009)**؛ تهدف هذه الدراسة للبحث في الارتباط بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتم دراسة هذا الارتباط باستخدام نقاط الضعف المبلغ عنها في القسمين 302 و404 من Sarbanes - Oxley، واستنباط بيانات عن الخبرة المالية للجنة التدقيق من التحليل الآلي لمؤهلات الأعضاء من سيرهم الذاتية. وتوصلت الدراسة إلى ان هناك احتمالية أقل للإفصاح عن القسم 404 مرتبطة بعدد أكبر نسبيًا من أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرة في المحاسبة والإشراف، بالإضافة إلى قوة مجلس الإدارة. بالإضافة إلى انه تبين ان طبيعة نقاط الضعف تختلف باختلاف نوع الخبرة. ومع ذلك، لا يمكن اكتشاف هذه الارتباطات باستخدام تقارير القسم 302. نجد أيضاً أن الإفصاح عن نقاط الضعف مرتبط بتعيين خبير مالي بدون خبرة محاسبية، أو تعيين خبراء ماليين متعددين. وتم الاستنتاج بأن خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مرتبطة بالرقابة الداخلية.

2- **دراسةأحمد (2011)**.تهدف الدراسة إلى التعرّف على دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية من خلال تحسين جودة التقارير المالية عن طريق إدارة الأرباح وبالتالي جودة الأرباح، في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة وجودة الأرباح والتقارير المالية والأزمات المالية، وأظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين خصائص الحوكمة في الشركات المساهمة الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية، إمكانية الحد من الأزمات المالية من خلال تحسين جودة التقارير المالية عن طريق جودة الأرباح (انخفاض المستحقات الاختيارية).

3- **دراسة يوسف (2012).** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الرقابي الذي يقوم به البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية على قطاع البنوك لضمان تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بالقطاع، وذلك من خلال التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل كل منهما في عملياته الرقابية على القطاع. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود دور واضح لرقابة البنك المركزي على مدى تطبيق كافة مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنوك، بينما ظهر وجود دور رقابي واضح لهيئة الاوراق المالية الأردنية على مجالين هما حماية حقوق المساهمين وضمان المعاملة العادلة بشكل متساو في الحقوق والواجبات، وايضاً ضمان توفر شروط الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تقوم البنوك بنشرها للغير، وبالتالي فانه لا يوجد دور لرقابة هيئة الاوراق المالية على باقي المجالات.

4- **دراسة (Mihaela & Iulian, 2012)** تقوم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية من خلال البيانات المتعلقة بالشركات الرومانية الصادرة عن المدققين الخارجيين. إذ تساعد هذه البيانات المدقق في تحضير خطة التدقيق، ويحدد المدقق من خلالها الموظفين والوقت اللازمين للتدقيق.

توصلت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية والرقابة الداخلية لا يمكن لها ان تكون فعالة على المدى الطويل بدون وجود رقابة داخلية جيدة.

5- **دراسة اللايذ والشوبكي والحمدان (2013)** هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية استخدمت الدراسة (64) استبانة وإجراء المقابلات للإداريين في الشركات التجارية المساهمة العامة المدرجة أسهمها في بورصة عمان. توصلت الدراسة إلى وجود قصور بإلمام أعضاء مجالس الإدارة في الشركات التجارية بقواعد وأهداف الحاكمية وهناك عدم قناعة لبعض الإداريين بالشركات بأهمية الحاكمية وتأثيراتها، وهناك تأثير مهم للحاكمية على جودة التقارير المالية، وإن وضع دليل موجه لجميع الشركات يحدد قواعد الحاكمية بوضوح مع شرحها بطريقة سلسلة وإعطاء الموظفين دورات في آليات العمل ضمن قواعد ومبادئ الحاكمية لها الأثر البالغ في تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية وضمان الشفافية.

6- **دراسة (Al_Sufy, Almbaideen, Al_abbadi&Makhlouf, 2013)** هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الحاكمية في جودة المعلومات المحاسبية، أجريت الدراسة على (50) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي. استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي تام من المصممين ومستخدمي البيانات المالية لمفهوم حوكمة الشركات، وأسس التطبيق في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. كما بينت أن التنفيذ الفعال لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر في جودة التقارير المالية، ويجعلها أكثر دقة وجودة. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز جودة التقارير المالية، ومبدأ الإفصاح، وثقافة حوكمة الشركات لجذب المستثمرين.

7- دراسة (**Al-Zwyalif, 2015**)، هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور عناصر الرقابة الداخلية: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الرقابة الأنشطة والاتصالات والمعلومات والمراقبة في تعزيز ركائز حوكمة الشركات هي: المساءلة والإنصاف والمسؤولية والشفافية. الدراسة تسعى أيضا لتحديد مدى مساهمة هذا الالتزام في تعزيز هذه الركائز في سياق شركات التأمين الأردني. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة والمديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين ل 27 شركة تأمين أردنية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بجميع العناصر الداخلية للرقابة تساهم في تعزيز ركائز حوكمة الشركات بدرجة عالية. كما كشفت الدراسة أيضاً أن الالتزام بكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية يساهم في تعزيز دعائم الشركة بدرجة عالية. مما يعني أن للرقابة الداخلية دور كبير في تعزيز ركائز حوكمة الشركات في شركات التأمين الأردنية، ونجاحات حوكمة الشركات يتطلب الامتثال لجميع عناصر الرقابة الداخلية.

8- **دراسة جدي (2017)**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية. حيث تم الوقوف على أهم الجوانب المتعلقة بالرقابة الداخلية والمخرجات المحاسبية. إلى جانب استطلاع أراء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن ما إذا كان لنظام الرقابة الداخلية دور في تحسين مصداقية مخرجات المحاسبية .توصلت الدراسة إلى أن العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بالمخرجات المحاسبية تتمثل في الهدف الذي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقه والمتمثل في تحقيق مصداقية التقارير المالية، وأن وجود نظام رقابة فعال داخل المؤسسة الاقتصادية سيؤدي إلى الوثوق في مخرجات المحاسبية، وبالتالي سيساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات صائبة، بالإضافة إلى وجود نقص في التشريعات المحلية المتعلقة بالرقابة الداخلية مقابل تصاعد الاهتمام الدولي، وعلى الرغم من عدم إلزامية

تطبيق نماذج خاصة بالرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلا أن ملامح نموذج COSO للرقابة الداخلية تبدو موجودة وأن الوعي بأهمية وجود نظام رقابي فعال بالمؤسسة متوفر.

9- **دراسة السامرائي والشريده (2019)**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مبادئ ومفاهيم الحاكمية المؤسسية وبيان أثر تطبيقها على آليات العمل المختلفة في البنوك البحرينية، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: إن حوكمة المؤسسات تهدف إلى وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية. كما تبين أن تطبيق الحاكمية المؤسسية يدعم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

تناولت دراسة يوسف (2012) موضوع دور الهيئات الرقابية في الأردن مثل البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في تطبيق الحاكمية المؤسسة في البنوك، ودراسة (Al_Sufy, et, al., 2013) التي تناولت الكشف عن اثر الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المحاسبية، وقامت دراسة جدي (2017) بالتعرف إلى الدور الذي تقوم به نظم الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية. وهدفت دراسة (Al-Zwyalif, 2015) إلى فحص عناصر الرقابة الداخلية في تعزيز ركائز الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين الأردنية، وأجرت دراسة (Mihaela&Iulian, 2012) تحليلا للعلاقة بين الرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية من خلال البيانات الخاصة بالشركات الرومانية، في حين بحثت دراسة (Hoitash, Hoitash&Bedard, 2009) في الارتباط بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح عن نقاط الضعف القوائم المالية من خلال نظم الرقابة الداخلية للاطلاع على أدبيات العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة - ضمن حدود علم الباحث- التي تناولت الأثر الذي تتركه مبادئ الحاكمية المؤسسية على أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية، اذ لا يوجد هناك أي دراسة تناولت هذا الموضوع بجميع أبعاده وطبقته على القطاع البنكي الأردني وتحديداً البنوك التجارية، وقامت هذه الدراسة بتغطية جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها 13 بنكاً تجارياً، مستثنية بذلك البنوك الإسلامية والأجنبية من مجتمعها. وتتحدد مقدار استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بتحديد الفجوة البحثية لموضوع الدراسة ومجتمعها وإثراء الأدب النظري، وتحديد أبعاد متغيرات المستقلة والتابعة، والاستعانة ببعض الدراسات في تطوير أداة الدراسة (الاستبانة).

## 3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

**منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لهدف الدراسة.

**مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في أقسام الرقابة الداخلية والبالغ عددهم (181) في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً أردنياً. والجدول (1) يعرض هذه البنوك ورأس المال لكل بنك، ويشار هنا إلى أنه تم تحقيق إجمالي رصيد رأس المال الاحتياطات والمخصصات لدى البنوك العاملة مجتمعه في الأردن

بنسبة نمو وصلت إلى 5.1% في نهاية عام 2019 ليصل إلى 8263.2 مليون دينار، مقارنة مع 7865.8 مليون دينار في نهاية عام2018 (جمعية البنوك الأردنية، 2019، 33).

**الجدول (1): البنوك التجارية الأردنية حتى نهاية عام 2014** [1]

| اسم البنك | رأس المال (مليون دينار) |
|---|---|
| البنك العربي ش.م.ع | 534.00 |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 252.00 |
| بنك المال الأردني | 150.00 |
| البنك الأهلي الأردني | 150.00 |
| بنك الأردن | 155.10 |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 100.00 |
| بنك الاتحاد | 100.00 |
| بنك القاهرة عمان | 100.00 |
| البنك الأردني الكويتي | 100.00 |
| البنك الاستثماري | 100.00 |
| البنك التجاري الأردني | 93.34 |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) | 100.00 |
| بنك سوستيه جنرال-الأردن | 100.00 |

**عينة الدراسة:**

بعد تحديد مجتمع الدراسة قام الباحث بزيارة الإدارة العامة للبنوك التجارية الأردنية وتوضيح هدف الدراسة وغايتها إذ لم تستجب (4) بنوك ورفضت بشكل قطعي التعاون مع الباحث والتي شكلت ما نسبته (30.8%) من مجتمع الدراسة، بينما استجاب (9) بنوك وهو ما يمثل (69.2%) من مجتمع الدراسة، إذ بلغ عدد العاملين ضمن دائرة الرقابة الداخلية ما يقارب (212) موظفا وموظفة، وذلك حسب دائرة الموارد البشرية لكل بنك، وزعت عليهم (190) استبانة بأسلوب العينة العشوائية وفي هذا الأسلوب يكون لدى كل فرد من أفراد المجتمع الفرصة المكافئة لكل فرد أخر في أن يتم اختياره للعينة دون أي تحيز أو تدخل من قبل الباحث، وتم استرداد (168) استبانة أي ما نسبته (88.4%) من أصل الموزع، وبعد تدقيق الاستبانات تم استعاد (4) استبانات لعدم اكتمال إجابتها، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل (164) أي ما نسبته (86.3%) من أصل الموزع، وهذا العدد مناسب وممثل للمجتمع الدراسة.

**أداةالدراسة:**

قام الباحث بتطوير وبناءً أداة الدراسة (الاستبانة) من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث استعان الباحث بالأدبيات التي تتعلق بأثر الحاكمية المؤسسية على الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وقد تكونت هذه الاستبانة من قسمين هما:

**القسم الأول:** ويختص بالبيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتضمن (العمر، التخصص العلمي، والمؤهل العلمي، المؤهل المهني، والخبرة العملية).

(1) جمعية البنوك في الأردن (2014)، دليل البنوك العاملة في الاردن. الطبعه العاشرة

**القسم الثاني:** شمل هذا القسم الأسئلة المتعلقة بقياس متغيرات الدراسة وعددها (43) فقرة، وكانت على النحو التالي:

**المجال الأول:** شمل فقرات المتغير المستقل (مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الأردنية، وتكون من (30) فقرة)، وأبعادها هي (وجود إطار فعال للحاكمية المؤسسية (6 فقرات)، حماية حقوق المساهمين والمالكين (5 فقرات)، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات (4 فقرات)، دور أصحاب المصالح الأخرى (5 فقرات)، دور الإفصاح والشفافية (5 فقرات)، دور مسؤوليات مجلس الإدارة (5 فقرات)).

**المجال الثاني:** شمل فقرات المتغير التابع (أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية، وتكون من (13) فقرة) وأبعادها هي (فعالية وكفاءة العمليات (5 فقرات)، موثوقية واكتمالية التقارير المالية (5 فقرات)، الانسجام مع القوانين والتشريعات (3 فقرات)).

**صدق وثبات الدراسة:**

**صدق الأداة:** قام الباحث بصياغة الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة، وتم تحكيمها من خلال عرضها على (7) محكمين أكاديميين في الجامعات الأردنية، وبعد قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها، تم الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على أثرها قام الباحث بإجراء جميع التعديلات والملاحظات.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من أداة الدراسة ولكي تتمكن من قياس مضمونها تم استخراج قيمة معامل الارتباط (بيرسون) والذي يظهر قدرة كل فقرة من فقرات الدراسة ومدى ارتباطها بالبعد الذي تنتمي إليه وتعتبر الفقرة التي تحمل إشارة سالبة (-) والتي تعني أن الاتجاه عكسي أي أن اتجاه الفقرة مخالف للبعد الذي تنتمي إليه، أو يقل معدل ارتباطها عن (25%) يفضل حذفها، ونتيجة الصدق البنائي موضحة في الجدول (2).

**الجدول (2): درجة ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه**

| المتغير المستقل: مبادئ الحاكمية المؤسسية | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وجود إطار فعال للحاكمية المؤسسية | | حماية حقوق المساهمين والمالكين | | المعاملة العادلة للمساهمين | | دور أصحاب المصالح الأخرى | | دور الإفصاح والشفافية | | دور مسؤوليات مجلس الإدارة | |
| الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط |
| 1 | 0.792 | 7 | 0.598 | 12 | 0.806 | 16 | 0.800 | 21 | 0.651 | 26 | 0.691 |
| 2 | 0.814 | 8 | 0.841 | 13 | 0.817 | 17 | 0.839 | 22 | 0.783 | 27 | 0.664 |
| 3 | 0.840 | 9 | 0.828 | 14 | 0.839 | 18 | 0.831 | 23 | 0.859 | 28 | 0.813 |
| 4 | 0.789 | 10 | 0.847 | 15 | 0.730 | 19 | 0.764 | 24 | 0.812 | 29 | 0.806 |
| 5 | 0.774 | 11 | 0.777 | | | 20 | 0.755 | 25 | 0.782 | 30 | 0.820 |
| 6 | 0.740 | | | | | | | | | | |

| المتغير التابع: أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| فعالية وكفاءة العمليات | | موثوقية واكتمالية التقارير المالية | | الانسجام مع القوانين والتشريعات | |
| الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط |
| 31 | 0.706 | 36 | 0.629 | 41 | 0.811 |
| 32 | 0.802 | 37 | 0.691 | 42 | 0.884 |
| 33 | 0.756 | 38 | 0.768 | 43 | 0.877 |
| 34 | 0.754 | 39 | 0.808 | | |
| 35 | 0.804 | 40 | 0.846 | | |

نلاحظ من الجدول (3) أن قيمة معامل الارتباط لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية تراوحت بين (0.598-0.859)، وقيمة معامل الارتباط لفقرات أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية تراوحت بين (0.629-0.884) وجميعها تحمل قيمة تزيد عن (25%) وتحمل اتجاه طردي (+) وهذه النتيجة مؤشر على تميز مقبول لفقرات المقياس وعليه تعتبر صادقه بنائياً وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

**ثبات الأداة:** ويعني الثبات مقدار التباين أو التقارب بين درجات الأفراد إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد وتحت ظروف متشابهة ويسمى معامل الثبات باسم معامل الاستقرار وهو يدل على استقرار الاستجابات عبر الزمن ويقاس عن طريق معامل (Cronbach Alpha) وتكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من (0.70). وطبقت معادلة (Cronbach Alpha) على إجابات أفراد عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول (3):

**الجدول (3): قياس الثبات باختبار Cronbach Alpha**

| المتغير المستقل: مبادئ الحاكمية المؤسسية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البعد | وجود إطار فعال للحاكمية المؤسسية | حماية حقوق المساهمين والمالكين | المعاملة العادلة للمساهمين | دور أصحاب المصالح الأخرى | دور الإفصاح والشفافية | دور مسؤوليات مجلس الإدارة |
| Cronbach Alpha | 0.880 | 0.837 | 0.810 | 0.855 | 0.830 | 0.817 |
| عدد الفقرات | 6 | 5 | 4 | 5 | 5 | 5 |
| المتغير التابع: أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية | | | | | | |
| البعد | فعالية وكفاءة العمليات | | موثوقية واكتمالية التقارير المالية | | الانسجام مع القوانين والتشريعات | |
| Cronbach Alpha | 0.818 | | 0.808 | | 0.816 | |
| عدد الفقرات | 5 | | 5 | | 3 | |
| المؤشر العام لكل الفقرات (0.957) | | | | | | |

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (3) نجد أن قيمة الاختبار تراوحت بين (0.808-0.880) وبلغ المؤشر العام لجميع الفقرات (0.957) وجميعها أكبرمن (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات.

**تصحيح أداة الدراسة:** استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء بدرجة كبيرة جدا (5)، بدرجة كبيرة (4)، بدرجة متوسطة (3)، بدرجة قليلة (2)، بدرجة قليلة جدا (1)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التالية (Subedi, 2016):

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(5-1)}{5} = 0.80$$

- طول الفئة (1- 1.80) وبمستوى متدن جداً
- الفئة الثانية (1.81-2.60) وبمستوى متدني
- الفئة الثالثة (2.61- 3.40) وبمستوى متوسط
- الفئة الرابعة (3.41- 4.20) وبمستوى مرتفع

- الفئة الخامسة (4.21- 5) وبمستوى مرتفع جداً

**المعالجة الإحصائية**

تم الاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): لاختبار معامل ثبات أداة الدراسة.
- مصفوفة معاملات الارتباط للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.

## 4- عرض النتائج ومناقشتها

**اختبار الفرضيات**

الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية. لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معاملات الارتباط واستخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية، كما تم التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات، والجداول أدناه توضح ذلك.

اختبار التوزيع الطبيعي: تم إجراء اختبار التوزيع الاعتدالي أو الطبيعي لإجابات عينة الدراسة وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم احتساب قيمة اختبار ( Kolmogorov-Smirnov Test)، ومن شروط هذا الاختبار أن تكون قيمة (Sig) للبيانات أكبر من (0.05) [(2)].

**الجدول (4) نتائج اختبار (K-S) للكشف عن توزيع البيانات اعتدالياً**

| المتغير المستقل: مبادئ الحاكمية المؤسسية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البعد | وجود إطار فعال للحاكمية المؤسسية | حماية حقوق المساهمين والمالكين | المعاملة العادلة للمساهمين | دور أصحاب المصالح الأخرى | دور الإفصاح والشفافية | دور مسؤوليات مجلس الإدارة |
| K-S | 1.237 | 1.301 | 1.295 | 1.264 | 1.331 | 1.274 |
| Sig | 0.094 | 0.068 | 0.070 | 0.082 | 0.058 | 0.078 |
| المتغير التابع: أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية | | | | | | |
| البعد | فعالية وكفاءة العمليات | | موثوقية واكتمالية التقارير المالية | | الانسجام مع القوانين والتشريعات | |
| K-S | 1.246 | | 1.338 | | 1.327 | |
| Sig | 0.089 | | 0.056 | | 0.059 | |

بناءً على نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (4) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، بناءً على قيمة (Sig) والتي حملت قيمة اكبر من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة

(2)Field, Andy.**Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, (5thed). SAGE Publications, 2018, 246.

***معاملات الارتباط

**الجدول (5): مصفوفة معاملات الارتباط بين مبادئ الحاكمية المؤسسية وفعالية وكفاءة العمليات المحاسبية**

| | فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية | |
|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية |
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 0.516** | 0.000 |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 0.629** | 0.000 |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 0.593** | 0.000 |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | 0.450** | 0.000 |
| الإفصاح والشفافية | 0.659** | 0.000 |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 0.699** | 0.000 |

يظهر من الجدول (5) أن معاملات الارتباط بين فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية ومبادئ الحاكمية المؤسسية تراوحت بين (0.45 – 0.699) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.000).

**الجدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية (ن=164)**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة "t" الإحصائية | قيمة Beta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | دلالة "F"الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 1.968 | 0.051 | 0.118 | 0.806 | 0.649 | 48.370 | 0.000 | ترفض |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 3.270 | 0.001 | 0.211 | | | | | |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 1.868 | 0.064 | 0.120 | | | | | |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | -0.401 | 0.689 | -0.024 | | | | | |
| الإفصاح والشفافية | 3.426 | 0.001 | 0.227 | | | | | |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 5.375 | 0.000 | 0.351 | | | | | |

المتغير التابع: فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية

يظهر من الجدول (6) أن قيمة (F) (48.370) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغت قيمة (R) (0.806) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة($R^2$) (0.649) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية؛ وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو الآتي: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية**".

- **الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية.** لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ( Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِـ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على موثوقية واكتمالية التقارير المالية، والجداول أدناه توضح ذلك.

***معاملات الارتباط

**الجدول (7): مصفوفة معاملات الارتباط بين مبادئ الحاكمية المؤسسية وموثوقية واكتمالية التقارير المالية**

| | موثوقية واكتمالية التقارير المالية | |
|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية |
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 0.564** | 0.000 |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 0.516** | 0.000 |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 0.547** | 0.000 |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | 0.543** | 0.000 |
| الإفصاح والشفافية | 0.552** | 0.000 |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 0.492** | 0.000 |

يظهر من الجدول (7) أن معامل الارتباط بين **مبادئ الحاكمية المؤسسية** وموثوقية واكتمالية التقارير المالية تراوحت بين (0.516 – 0.564) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000).

**الجدول (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية (ن=164)**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة "t" الإحصائية | قيمة Beta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | قيمة الدلالة | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 3.666 | 0.000 | 0.259 | 0.717 | 0.515 | 27.750 | 0.000 | ترفض |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 1.296 | 0.197 | 0.098 | | | | | |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 2.603 | 0.010 | 0.196 | | | | | |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | 2.710 | 0.007 | 0.192 | | | | | |
| الإفصاح والشفافية | 2.376 | 0.019 | 0.185 | | | | | |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 0.098 | 0.922 | 0.008 | | | | | |

المتغير التابع: موثوقية واكتمالية التقارير المالية

يظهر من الجدول (8) أن قيمة (F) (27.750) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغت قيمة (R) (0.717) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة($R^2$) (0.515) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِـ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى،

الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على موثوقية واكتمالية التقارير المالية ؛ وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو الآتي: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية**".

- **الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات.** لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ( Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِـ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على الانسجام مع القوانين والتشريعات، والجداول أدناهتوضح ذلك.

***معاملات الارتباط

**الجدول (9): مصفوفة معاملات الارتباط بين مبادئ الحاكمية المؤسسية والانسجام مع القوانين والتشريعات**

| | الانسجام مع القوانين والتشريعات | |
|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية |
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 0.617** | 0.000 |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 0.457** | 0.000 |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 0.476** | 0.000 |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | 0.535** | 0.000 |
| الإفصاح والشفافية | 0.470** | 0.000 |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 0.506** | 0.000 |

يظهر من الجدول (9) أن معامل الارتباط بين **مبادئ الحاكمية المؤسسية والانسجام مع القوانين والتشريعات** تراوحت بين (0.457 – 0.617) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000).

**الجدول (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات (ن=164)**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة "t" الإحصائية | قيمة Beta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | قيمة الدلالة | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أطار فعال للحاكمية المؤسسية | 5.088 | 0.000 | 0.368 | 0.702 | 0.493 | 25.489 | 0.000 | ترفض |
| حماية حقوق المساهمين والمالكين | 0.688 | 0.492 | 0.053 | | | | | |
| المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات | 1.582 | 0.116 | 0.122 | | | | | |
| دور أصحاب المصالح الأخرى | 2.528 | 0.012 | 0.183 | | | | | |
| الإفصاح والشفافية | 0.921 | 0.359 | 0.073 | | | | | |
| مسؤوليات مجلس الإدارة | 1.304 | 0.194 | 0.102 | | | | | |

المتغير التابع: الانسجام مع القوانين والتشريعات

يظهر من الجدول (10) أن قيمة (F) (25.489) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغت قيمة (R) (0.702) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة(R2) (0.493) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بِ (أطار فعال للحاكمية المؤسسية، حماية حقوق المساهمين والمالكين، المعاملة العادلة للمساهمين في الحقوق والواجبات، دور أصحاب المصالح الأخرى، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على الانسجام مع القوانين والتشريعات ؛ وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو الآتي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات".

**نتائج الدراسة**

بناءً على الدراسة التي أجراها الباحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على موثوقية واكتمالية التقارير المالية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على الانسجام مع القوانين والتشريعات.

## التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي الباحثون ويقترحون بما يلي:

1- ضرورة قيام الجهات المشرفة في المؤسسات على تطوير دليل موحد للحاكمية المؤسسية، وذلك لما لتوحيد السياسات والممارسات المؤسسية من مردود اقتصادي يسهم في تحقيق موثوقية واكتمالية التقارير المالية.
2- ضرورة توحيد الجهود نحو تطوير مقياس عام لقياس مستوى الالتزام بالحاكمية المؤسسية يحقق الانسجام مع القوانين والتشريعات، بما يسهم في وجود مستوى مرتفع من الرقابة في مختلف القطاعات.
3- عقد الندوات والدورات وتشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء لما لذلك من مردود ايجابي لضمان الممارسة الصحيحة للحاكمية المؤسسية وتحقيق الهدف المنشود منها.

## قائمة المراجع.

**أولاً- المراجع بالعربية:**


- أبو الحاج، حسان. (2013). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- أحمد، سامح (2011). دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، دليل من مصر. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- البغدادي، صلاح وعودة، احمد. (2016). كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مديرية مجاري محافظة القادسية. مجلة كلية التراث الجامعية، 1 (20)، 176.
- بلعزوز، بن علي وجبار، عبد الرزاق. (2009). الحاكمية في المؤسسات المالية المصرفية: مدخل للوقاية من الازمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحاكمية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر.

- بن عمارة، نوال. (2009). ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في المصارف المشاركة، دراسة منشورة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، 9 (9)، 147-164.
- البنك المركزي الأردني. (2010). التشريعات والسياسات: دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية. الأردن: البنك المركزي الأردني.
- بوتين، محمد. (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوهايشة، بلخير. (2014). دور محافظ الحسابات في ضبط حوكمة الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- جدي، سمراء. (2017). دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- جمعية البنوك الأردنية. (2019). التقرير السنوي لجمعية البنوك الأردنية. عمان، الأردن: جمعية البنوك في الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن. (2013). تطور القطاع المصرفي في الأردن. عمان، الأردن: جمعية البنوك في الأردن.
- حسان، بن مالك وقوجيل، محمد. (2010). تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية. الملتقى العلمي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 29-30\11\2010.
- الحسن، احمد سعيد. (2014). نظام الرقابة الداخلية. مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي، 1 (4)، 10.
- خوري، نعيم سابا. (2010). الحاكمية كنظام يدرأ الفساد. مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونية الأردنيين، 1 (85-86)، 15-19.
- الرحيلي، عوض سلامه. (2008). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 22 (11)، 179-218.
- الرفاعي، خليل. (2014). مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان. مجلة الباحث، 1 (14)، 257- 270.
- الرفاعي، خليل. (2014). مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان. مجلة الباحث، 1 (14)، 257- 270.
- زريقات، قاسم محمد. (2011). أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 1 (2)، 209-227.
- السامرائي، عمار والشريدة، نادية. (2019). أثر تطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة نظام الرقابة الداخلية – دراسة ميدانيه البنوك البحرينية التقليدية- قطاع التجزئة. مجلة بحوث، 1 (30)، 109-138.
- شبكة خبراء الاسهم (2013). الف باء الاوراق المالية، http: //stockexperts.net/ تاريخ زيارة الموقع 2020/9/4.
- عبد ربه، رائد محمد. (2010). المراجعة الداخلية. عمان، الأردن: دار الجنادرية للنشر.
- عليمات، نوفان وعيسى، كفاح. (2016). أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة المنارة، 22 (4)، 53-88.

- اللايذ، علي والشوبكي، يونس والحمدان، يوسف (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة التقني، 26 (4)، 96-110.
- المبيضين، عيسى عثمان. (2015). أثر فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الأداء المالي والتشغيلي وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية. أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجنان، لبنان.
- المجالي، آمال ياسين. (2009). مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في الفاعلية التنظيمية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. مجلة جامعة دمشق للعلوم الانسانية والاجتماعية، 6 (3)، 183.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (2008). نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح. مصر، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- المطارنه، غسان فلاح. (2006). تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية. ط1. الأردن: دار المسيرة.
- موسكوف، ستيفن. (2002). نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات. ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حجاج. الأردن: دار المريخ للنشر.
- ندّه، كنان والقاضي، حسين. (2010). مبادئ حوكمة الشركات في سوريا" دراسة مقارنة مع مصر والأردن. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26 (2)، 657-697.
- النوباني، خولة. (2013). خصوصية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 1 (3)، 9-13.
- الهنيني، ايمان وحيمور، ساري. (2013). مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 1 (2)، 213-236.
- يوسف، محمد امين. (2012). دور رقابة البنك المركزي وهيئة الاوراق المالية في تطبيق الحاكمية المؤسسية في قطاع البنوك الأردنية. رسالة ماجستير غير منشوره، جامعه اليرموك، الأردن.

**ثانياً- المراجع بالإنجليزية:**

- Agyei, A. & Owusu, A. (2014). The Effect of Ownership Structure and Corporate Governance on Capital Structure of Ghanaian Listed Manufacturing Companies. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 4 (1), 109–118.
- Al_Sufy, F., Almbaideen, D., Al_abbadi, H., &Makhlouf, M. (2013). Corporategovernance and its impact on the quality of accounting information in the industrialcommunityshareholdingcompanieslisted in Amman financialmarket-Jordan. International Journal of Humanities and Social Science, 3 (5), 184-195.
- Alam, A. & Shah, S. (2013). Corporate Governance and its Impact on Firm Risk, International.Journal of Management, Economics and Social Sciences, 2 (2), 76 –98.
- Alzeban, A. &Sawan, N. (2013).The role of internal audit function in the public sector context in Saudi Arabia.African Journal of Business Management, 7 (6), 443-454.
- Al-Zwyalif, I. M. (2015). The role of internal control in enhancingcorporategovernance: evidencefromjordan. International Journal of Business and Management, 10 (7), 57-66.

- Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How doesfinancialreportingquality relate to investmentefficiency ? Journal of accounting and economics, 48 (2), 112-131.
- Boroujeni, H. Noroozi, M. Nadem, M. Chadegani, A. (2013). The Effects of Ownership Structure and Corporate Governance on Capital Structure.Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 7 (4), 424-430 .
- CSR Watch Jordan (2014). Corporate Responsibility In The Banking Sector 2014, available on http: //www.csrwatchjordan.com/.
- Fanta, A.,Kemal, K. & Waka, Y. (2013).Corporate governance and impact on banl performance.Journal of Finance and Accounting, 1 (1), 19-26.
- Field, Andy.Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics, (5thed). SAGE Publications, 2018, 246.
- Hoitash, U., Hoitash, R., & Bedard, J. C. (2009). Corporategovernance and internal control over financialreporting: A comparison of regulatoryregimes. The accountingreview, 84 (3), 839-867.
- Jegede,C., Akinlabi, B. &Soyebo, Y. (2013). Corporate Governance Efficiency and Bank Performance in Nigeria.World Journal of Social Sciences, 3 (1), 178 – 192.
- Mihaela, D., &Iulian, S. (2012). Internal control and the impact on corporategovernance, in Romanianlistedcompanies. Journal of Eastern Europe Research in Business &Economics, 1, 1-10. DOI: 10.5171/2012.676810
- OECD Principals of Corporate Governance (2004). Preamble and Article IV". OECDhttp: //www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf. Retrieved 2013-01-24
- OECD, Principals of Corporate Governance (2004). Principles of Corporate Governance Organization for Economy Cooperation and Development Publication Service. OECD
- Rehman, M. & Hussain, A. (2013). Impact Of Corporate Governance On Overall Firm Performance. Interdisciplinary journal of contemporary research in business, 4 (11), 581- 601.
- Singh, N. (2013). Global Financial Crisis: Corporate Governance Failures and Lessons. Journal of Finance, Accounting and Management, 4 (1), 21-34.
- Subedi, B. P. (2016). Using Likert type data in social science research: Confusion, issues and challenges.International journal of contemporary applied sciences, 3 (2), 36-49.